

البناء

لجنة المال تتابع ملف النفايات

كنعان: نطالب بجلسة عامة لمناقشته



كنعان مترسباً جلسة اللجنة في مجلس النواب

والمناطق الاقتصادية الثانية الشوف وعاليه تدفع من حساب البلديات المستفيدة من معالجة وطر نفاياتها من الصندوق البلدي المستقل، وقد حدوا لهذا السنة مبلغ ثمانية ملايين دولار قابلة للتديد بقرار من مجلس الوزراء، وحددوا عن كل طن من النفايات المترامة التي تصل إلى معمل الناعمة تحسب أيضاً من الصندوق البلدي بحدود ستة دولارات اميركية وأوضحها بقرار ثان أيضاً تذهب إلى البلديات المحيطة هذه الحوافر. نحن بالنسبة لنا جيدة ولكن يجب أن لا تكون دائمة ولا انتقالية إنما موقته والقرار الأساسي لتكليف مجلس الإنماء والإعمار من جديد القيام بمناقشات عن المناطق في بيروت وجبل لبنان ما عدا جبيل بالتساوي للأعمال الثانية بشكل متصل إلا وهو الكسب والجمع، الفرز والمعالجة، الطمر الصحي، إنشاء وتطوير معامل النفايات والمطامر الصحية، والإنشاءات الصحية والدراسات والإشراف على الأعمال».

أضاف: «وفي المقابل ستابع هذا الملف في القضاء المختص متابعة جديّة ويضبط جدي وفعلي حتى لا يلفف ويتكسر وسيكون ذلك إحدى مسؤولياتنا وتالياً سنتابع تنفيذ الخطط التي وضعتها مجلس الوزراء والتي تجد حلاً دائماً وجديراً لمشكلة النفايات في لبنان، وأنا أبلغت المعنيين في هذا الموضوع بأننا سنتابعها دورياً في لجنة المال والموازنة حتى لا يعود نرى تلك الكارثة التي شاهدناها في الماضي، وأخيراً هذا الأمر نضعه برسم كل الكتل السياسية، ويفترض أن توفر الإرادة السياسية لدى كل الكتل حتى نتقدّ بلدنا وينتقد مجتمعنا إذ لا يجوز أن يستمر هذا التكاذب وتغطية مثل هذه الكوارث ولذا يفترض أن نضع الجميع أمام مسؤولياتهم».

أبو فاعور يطلب إقفال عيادة في الدورة

كما أحال أبو فاعور الملف إلى نقيب الأطباء أنطوان البستاني، طالباً الإيعاز لمن يلزم بالتحقق في الأمر واتخاذ الإجراءات اللازمة في حق الطبيبين المخالفين المذكورين احتراماً لمهنة الطب في لبنان وحفاظاً على صحة اللبنانيين وسلامتهم».

عقدت لجنة المال والموازنة النيابية جلسة، قبل ظهر أمس، في المجلس النيابي برئاسة رئيس اللجنة النائب ابراهيم كنعان، وحضور وزير المالية علي حسن خليل، وزير البيئة محمد المنقوش، مقرر اللجنة النائب فادي الهرير والنواب: ياسين جابر، احمد فتفت، جمال الجراح، عباس هاشم، كاظم الخير، عبدالمجيد صالح وعاطف مجدلاي.

كما حضر الجلسة مستشارا وزير البيئة الدكتور منال مسلم وغسان صباح، الأمين العام السابق لمجلس الوزراء الدكتور سهيل بوجي، رئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر، رئيس إدارة البرامج في مجلس الإنماء والإعمار الدكتور ابراهيم شحروو.

وقال كنعان: «توافقنا في الجلسة على مسألتين: الأولى ما يتعلق بالمساءلة والتقارير وما سنطليه، والأث عشر وسائل الإعلام أن يكون هناك جلسة عامة للجلسة النيابية تخصص للمحاسبة والمساءلة والمراقبة وتحقق لها الحكومة، وتالياً متابعة القضاء واستيضاح الأمين العام السابق لمجلس الوزراء وإعطاء المستندات التي طلبناها منه وأخيراً والأهم هي الخطة المستقبلية، ونحن حصلنا على محضر وهو يحمل الرقم 90 سنة 2016 والمتعلق بقرار مجلس الوزراء للمرحلة المقبلة أي في مرحلة الأربع سنوات المقبلة، وقد استوفينا في هذا القرار عدة أمور، وسألنا عنها. أولاً هناك حوافر ستعطي لبلديات معينة والمحيطلة بالمطامر، وهي المطامر التي تحدثت في برج حمود، وكما ورد بالقرار عقابياً الجديدة البوشرية، وسألنا عن هذا الأمر، قبل لنا أنّ العقار الملاصق مثلاً لمطمر برج حمود ولكن عقابياً هو تابع لهذه البلدة، والشويفات وبرج البراجنة

طلب وزير الصحة العامة وائل الأشعة غريس مالك، واللذين تمّ أبو فاعور من محافظ جبل لبنان فؤاد لفيقل الإيعاز لمن يلزم بإقفال عيادة أخصائي البغاري، الذي يفتقد الترخيص الطبي، ما يخالف قانون مزاوله مهنة الطب المعطاة لهما من قبل الوزارة وشروط مهنة الطب التجديلي في لبنان»، بحسب بيان الوزارة.

الوفد اللبناني يلتقي المستشار الاقتصادي

لرئيس البلغاري ونائب وزير السياحة

الدين فشّد على «ضرورة زيادة التواصل بين القطاع الخاص في البلدين، ووضع رؤية مشتركة حول الفرص المتاحة إن كان في لبنان أو بلغاريا أو خارجهما للعمل عليها بشكل مشترك في المستقبل»، وأكد أنّ مجلس الأعمال اللبناني - البلغاري «سيعمل في المستقبل على زيادة التواصل وتنظيم وفود اقتصادية في الاتجاهين لعقد لقاءات بين رجال الأعمال في البلدين لتحديد مجالات التعاون الفئاني».

بعد ذلك، توجه الوفد إلى وزارة السياحة البلغارية، حيث عقد اجتماعاً مع نائبة وزير السياحة نيكولينا أنجيلوفا، في حضور كبار الموظفين في الوزارة، وتمّ خلال الاجتماع البحث في سبل تنمية التعاون السياحي بين البلدين.

وبعدما رحبت أنجيلوفا بالوفد اللبناني، أكدت وجود مجالات كبيرة للتعاون السياحي بين البلدين، خصوصاً أنّ بلغاريا تتمتع بشهرة سياحية مروعة وكذلك لبنان، مشيرة إلى إمكان إقامة مشاريع سياحية باستغارت بلغاريا. لبنانية مشتركة في البلدين.

وأيدت أنجيلوفا استعدادها لاتخاذ كل الخطوات الممكنة لتشجيع مواطنيها لزيارة لبنان، ونوّه فهد بالأفكار التي طرحها أنجيلوفا، مشيراً إلى «ضرورة العمل على فتح خط طيران مباشر بين لبنان وبلغاريا لتسهيل الانتقال بين البلدين»، معتبراً أنّ «هذا الأمر أساسي لتنمية التجارة البيئية وتعزيز التعاون الاقتصادي والسياحي»، وتعنى على أنجيلوفا «تسهيل إعطاء التأشيرات للبنانيين إلى بلغاريا».

أما علاء الدين فلفّت إلى «وجود فرص كبيرة لإقامة تعاون سياحي بين البلدين، إن بالنسبة إلى الزيارات السياحية، أو الاستثمار في مشاريع سياحية»، مشيراً إلى أن «هناك عدداً من رجال الأعمال اللبنانيين لديهم الرغبة في إقامة مثل هذه المشاريع».

نشاطات اقتصادية

● تكريم رئيس مجموعة بيبيلوس المصرفية الدكتور فرنسوا باسيل في مطعم «لو مايون»، حضرها إلى رئيس المجلس محمد خالد سنو والأعضاء، وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم وزير البيئة محمد المنقوش، سفيرة هولندا هيبست سمسون، محافظ بيروت زياد شبيب، ومحافظ جبل لبنان فؤاد لفيقل، رئيس جمعة تجار بيروت نقولا شماس وحشد من الفاعليات السياسية، الاقتصادية، المصرفية، التجارية، الدبلوماسية ورجال الأعمال اللبناني - الهولندي مادبة غداء

أجرى الوفد الاقتصادي اللبناني برئاسة نائب رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان نبيل فهد في اليوم الثاني من زيارته إلى بلغاريا، سلسلة نشأتات ولقاءات مع المعنيين بالملف الاقتصادي البلغاري، كان أبرزها الاجتماع مع المستشار الاقتصادي لرئيس جمهورية بلغاريا أفغيني أنجيلوف، ونائب وزير السياحة البلغاري نيكولينا أنجيلوفا، وتمّ خلال الاجتماعين البحث بشكل عميق في سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والسياحي بين البلدين.

وفي الاجتماع مع المستشار الاقتصادي لرئيس جمهورية بلغاريا، رخص بداية أنجيلوف بالوفد الاقتصادي اللبنانية، مؤكداً «اهتمام بلاده بتطوير التعاون الاقتصادي مع لبنان الذي يتمتع بميزات كثيرة أبرزها قطاعه الخاص الذي لديه خبرات كبيرة ويحوز على ثقة من خلال النجاحات التي حققها حول العالم».

وعرض رؤية بلاده «للتحول الاقتصادي التي تتقدّمها بلاده لإسما الأخطار أكثر في اقتصاد السوق والاندماج في السوق الأوروبية، كما طرح الامكانات الكبيرة المتاحة في هذا الإطار لإفادة الشركات اللبنانية من هذه العملية».

وأكد فهد، من جهته، أنّ «القطاع الخاص اللبناني يتطلع بإيجابية لإقامة تعاون مثمر مع نظيره البلغاري، الذي يساهم إلى حد بعيد في تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وشدّد خلال اللقاء على ضرورة تحديد الفرص والقطاعات التي يمكن العمل عليها في المستقبل، مبدداً استعداد القطاع الخاص للإسهام بإيجابية في الورشة الاقتصادية التي تقوم بها بلغاريا، وقال «هذا ليس غريباً عن القطاع الخاص الذي له بصمات اقتصادية هامة حول العالم». ودعا فهد في الوقت نفسه القطاع الخاص البلغاري «إلى الاستثمار في لبنان من الكثير من القطاعات الواعدة، وكذلك اعتماد لبنان كمركز للشركات البلغارية للدول في أسواق المنطقة».

أما رئيس مجلس الأعمال اللبناني - البلغاري أحمد علاء

● التقى وزير الزراعة أكرم شهبوب وفداً من مزارعي عكار والسننية والسننية وجبيل والبيروت. ● كما استقبل شهبوب رئيس بلدية النبي شيت جعفر الموسوي. ● عقدت اللجنة الفرعية المنبقة من أجل الإدارة والعدل جلستها المقررة تابعت خلالها درس اقتراح القانون الرامي إلى وجود تجارب ناجحة في مكافحة الفساد، ناقشت خلالها الأحكام المتعلقة مع المهامات والصلاحيات الخاصة بالإدعاء من قبل الهيئة كما

جمعية المصارف تطالب السلطات الرسمية الأميركية بأن يركز أي إجراء يتخذ في مجال مكافحة تبييض الأموال على القواعد القانونية



إد رويس، إضافة إلى أعضاء بارزين في لجنتي الإيراب في الكونغرس الأمريكي وبعضهم من أصل لبناني.

وأكد المسؤولون الأميركيون خلال هذه اللقاءات دعم لبنان وتقوية دوره كنموذج في المنطقة، وأكدوا ذلك أهمية القطاع المصرفي اللبناني كونه يشكل مع الجيش اللبناني عنصرين أساسيين للبلد، ومن المهم المحافظة عليها مع تقديم كل الدعم اللازم على هذا الصعيد.

وأشار البيان إلى أنّ الرسميين أشادوا بدور القطاع المصرفي الرائد لجهة حسن احترامه للقواعد المصرفية العالمية، ومنها خصوصاً تلك المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

من جانبه، تمنى الوفد المصرفي اللبناني

والتحقق في المصارف الأميركية المرأسلة. بنك أوف نيويورك، سيتي بنك، جي.بي. مورغن، ستاندرد تشارترد بنك.

وتمّ التأكيد خلال الاجتماعات على صوابيّة النموذج المصرفي اللبناني الذي يقيم توازناً إيجابياً بين العمل التجاري وجديّة تطبيق القواعد المصرفية المتعارف عليها دولياً. وأثنى المسؤولون المصرفيون الأميركيون الذين التقاهم الوفد على مهنية المصارف اللبنانية في تعاملها مع المصارف المرأسلة الأميركية وعلى مائة العلاقة واستمراريتها ونجاحها.

في السياق نفسه، زار الوفد المصرفي اللبناني واشنطن حيث عقد اجتماعات عمل مع بعض كبار المسؤولين في وزارة الخزانة الأميركية ووزارة الخارجية المعنيين بالشأن المصرفي والمالي. وقد التقى الوفد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد

يُدعم تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

في هذا السياق أهمية خاصة لقضايا حماية مستهلك الخدمات المالية، حيث تحرص المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على تطوير السياسات والبرامج التي تعزز الشفافية في المعاملات المالية والمصرفية، بما يرسخ الثقة في النظام المالي من جهة، ويخدم من جهة أخرى أغراض التوعية والتثقيف».

وأكد المجلس «أهمية تعزيز التعاون والتنسيق على المستويين الإقليمي والدولي حول استراتيجيات وبرامج دعم الشمول المالي، بما يفي من فرص الحوار وتبادل التجارب والخبرات في شأن السياسات المناسبة».

ورحب «بالجهود التي يقوم بها فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية المنبثق منه، والذي يتولى صندوق النقد العربي أمانته الفنية»، مشمّناً «جهود الفريق في المساهمة في تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي، ودرس سبل الإرتقاء بمؤشرات الشمول المالي في المنطقة العربية، وما يقوم به الفريق من أعمال وأنشطة أخرى على صعيد تعزيز التثقيف والتوعية المالية وحماية مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية».

أكد مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية حرصه على «استمرار إيلاء قضايا تحسين الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة مناسبة، الأولوية والأهمية الكبرى في إطار السياسات الاقتصادية المتخذة».

وأصدر المجلس بياناً جاء فيه: «إدراكاً لأهمية الكبرى التي باتت تكتسبها قضايا تعزيز فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في دعم تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، فإن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية يؤكد حرصه على استمرار إيلاء قضايا تحسين الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة مناسبة، الأولوية والأهمية الكبرى في إطار السياسات الاقتصادية المتخذة، ويجدد المجلس في هذا الصدد، تأكيده ودعوته إلى المضي قدماً في تطوير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على تحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية وتشجيع الابتكار في هذا المجال، ومتابعة مساعي الإرتقاء بأنظمة البنية التحتية السليمة للنظام المالي والمصرفي، وتشجيع تطور وتوسع الخدمات المالية غير المصرفية. كما يولي المجلس

الجمعية العربية للضمان تختتم

ورشة الدراسات الاكتوارية اليوم

وحاضر أيضاً الخبير الاقتصادي الدكتور إلي بشوعي حول أنظمة الضمان والعوامل الاقتصادية التي تؤثر عليها وقدم سرد تاريخي لنشوء أنظمة الضمان في العالم، وتطرق إلى أهم المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية التي تؤثر على أنظمة الضمان (الخصوبة، النمو الاقتصادي، البطالة...) بالإضافة إلى أهمية التغيير السلوكي الديموغرافي والاقتصادي للشعوب.

كما قدم الخبير الكتواري سميح جحا ورقة عمل حول تأثير التغيرات الديموغرافية على الملاءة المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي من خلال أمثلة عملية، وقدم عدة سيناريوهات عن تأثير الفرضيات على ديمومة النظام.

أما الجلسة الثانية فترأسها رئيس الجمعية العربية الدكتور محمد كركي قدمت خلالها الدكتور منال البق ورقة عمل حول «الموازنة العمومية المبنية على المبادئ الكتوارية». على أن اختتمت ورشة العمل اليوم بجلسة ختامية تعلن فيها عن التقرير الختامي والتوصيات.

تابعت الجمعية العربية للضمان الاجتماعيات وورشة العمل حول «الدراسات الاكتوارية للضمان الاجتماعي» في حضور رئيس الجمعية الدكتور محمد كركي، حيث تضمنت جلستين عمل، الأولى تحت عنوان «مدى تأثير التغيرات الديموغرافية والاقتصادية على أنظمة الضمان الاجتماعي وترأسها الوير السابق الدكتور شريل نحاس الذي أشار إلى أنّ أنظمة الضمان تدخل ضمن ثلاث مجموعات، الأولى تغطي حوادث العمل والمرض، والثانية توزيعية كالتعويضات العائلية، أما الثالثة فهي إدارة المخاطر عبر الزمن (نظام التقاعد) ويقوم على نوعين من نظم التمويل، الترسملي الذي يتكون معياراً أساسياً من المرمود الحقيقي للتوفيقات والذي يرتبط بالإوضاع الاقتصادية المحلية والبلدية، والتمويل التوزيعي الذي يقوم معياره على التمويل من قبل الفئة العاملة للفئة المتقاعدة، والذي يتأثر بالبنية الديموغرافية ونسبة النمو اللتين تؤثران بشكل مباشر على الإيرادات».

مشروع تطوير الممارسات الزراعية

لمصلحة الأبحاث ومؤسسة الصفدي

في سهل الرمول - عكار، الجمعية التعاونية لمزاري البيطاط في عكار، جمعية تعاونية حلبا للإنماء الزراعية والجمعية التعاونية للتنمية الريفية في مجدلا - عكار، كما يستفيد منه مزراعو منطقة عكار بشكل عام.

وقد تمّ اختيار هذه التعاونيات كونها ناشطة في مجال البيطاط والخضار الورقية في المنطقة، قبل اللجنة الاستشارية الخاصة بالبرنامج والتي تضم عدة شركاء محليين ومن بينهم مؤسسة الصفدي.

وأشار مدير المشروع من قبل مؤسسة الصفدي أنور درنيقة، إلى أنّ «هذه اللجنة تشكلت من عدة شركاء محليين ومن بينهم مؤسسة الصفدي، والمشروع يهدف إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، التوزيع والتسويق من خلال التعاونيات المستهدفة بما في ذلك توفير خدمات الإرشاد والتدريب التقني، وإدخال أصناف زراعية جديدة تتناسب مع الأسواق المحلية والأوروبية من خلال حقول تجريبية، بالإضافة إلى التدريب على الممارسات الزراعية الجيدة».

